

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تشمل مهام البنك المركزي المصري – وفقاً لأحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ – الرقابة والإشراف على وحدات الجهاز المصرفي، ووضع المعايير والضوابط الرقابية التي تكفل سلامة المراكز المالية للبنوك وحسن أدائها لأعمالها.

وتُسهم التعليمات الرقابية في قيام البنك المركزي المصري بتلك المهام إلى جانب توفير مبادئ أساسية لإدارة المخاطر، ونظراً لأن هذه التعليمات تغطي مجالات متعددة وتخضع للتعديل من آن لآخر وفقاً لما يشهده القطاع المصرفي المحلي والخارجي من تطورات، فقد تم تجميع وتبويب كافة التعليمات الرقابية الصادرة عن قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي المصري المتضمنة القواعد المنظمة للعمل المصرفي والضوابط الرقابية، أخذاً في الاعتبار أحكام القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ المشار إليه ولائحته التنفيذية وأي تعديلات تالية له، وذلك في شكل دليل بما يبُسر على البنوك ومختلف الجهات المتعاملة مع الجهاز المصرفي الرجوع إلى هذه التعليمات.

وقد أُعد هذا الدليل بأسلوب يعطي القارئ نقلة نوعية للحصول على المعلومات التي يرغبها في أقصر فترة زمنية والوصول إليها بسهولة، فضلاً عن عرض هذا الدليل على الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك المركزي المصري، وفيما يلي بيان تنظيم وتصنيف هذا الدليل:

١- تضمن الدليل كافة التعليمات الرقابية الموجهة إلى البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري السارية حتى تاريخ صدوره، وقد أُجرى عليها التعديلات اللازمة بالحذف أو الإضافة، وتم إلغائها كلياً لعدم سريانها.

٢- يحتوى الدليل على تسعة أبواب، قُسم كل باب إلى فصول دُونت وصُنفت حسب موضوع التعليمات من حيث قواعد ترخيص إنشاء البنوك وتسجيلها، وتعيين مراقبي حساباتها ومراجعة القوائم المالية، والضوابط الرقابية، وضوابط منح الائتمان، ومزاولة بعض الأنشطة المصرفية، ونماذج البيانات الدورية وأسس ومفاهيم إعدادها، وقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية وأسس الاعتراف والقياس، وقواعد تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي، وقواعد عمليات السوق المفتوحة.

٣- تم الإشارة إلى مصدر كل موضوع من حيث رقم وتاريخ صدور الكتب الدورية وقرارات مجلس إدارة البنك المركزي المصري الخاصة به.

٤- تضمن الدليل كافة النماذج المطلوب من البنوك تقديمها لقطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي المصري مع شرح المفاهيم والأسس الخاصة بها لتسهيل إعدادها من قبل البنوك.

٥- تُعد الكتب الصادرة عن البنك المركزي المصري هي الأساس في الالتزام بالتعليمات والقرارات الصادرة منه، ويعتبر الدليل أداة مساعدة للتيسير على البنوك في تجميع وتبويب تلك التعليمات.